اعتمدت سلطات الحكم الاسرائيلي، في تنفيذ سياستها الزراعية هذه، على عدد من الاجراءات؛ منهـا تشكيل ما سمي بالمجالس الزراعية في الارض المحتلة، من بعض الوجهاء والمزارعين الكبار (القادة الزراعيين)، لتقوم بدور الوسيط بينهما وبين الفلاحين، ولتعالج قضايا الانتاج والتسويق؛ ومنها انشاء العديد من المزارع التجريبية لاغراء الفلاحين بزراعة محاصيل جديدة تصديرية إلى اسرائيل وإلى الاسواق الاوروبية[٣٠]؛ ومنها، كذلك، منح قروض مسهلة، بفائدة من ٩ ـ ١٠ بالمئة للفلاحين[٣١].

ساهمت السياسة الزراعية الاسرائيلية هذه، إلى حد ما، في الانعاش الاقتصادي والاجتماعي لمواطني الضفة الغربية وقطاع غزة؛ اذ ظل الناتج الزراعي يساهم بحوالى ٣٠ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي (G N P)[٣٢]. وارتفع الدخل من الزراعة، على الرغم من انخفاض نسبة العاملين فيها، من ٤٤,٨ بالمئة العام ١٩٦٩ إلى ٢٨,٧ بالمئة العام ١٩٧٨، من مجمل القوى العاملة في الضفة الغربية، ومن ٣٣,١ بالمئة إلى ٢٤ بالمئة للفترة عينها، في قطاع غزة، نتيجة استخدام المكننة والتكنولوجيا الزراعية[٣٣].

(ب) الصنـاعة: لم تركز السياسة الاسرائيلية، في مجال تطوير الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، على بناء الهياكل الاساسية لها (طرق، مصارف، مراكز تدريب)[٣٤]، بل عملت، منذ بداية الاحتلال، على تشجيع المستثمرين الاسرائيليين للعمل في الضفة والقطاع، من أجل توفير فرص عمل اضافية، بما يحقق عمالة كاملة فيهما، ويعمل على تهدئة السكان، ويضع الصعوبات أمام اعمال المقاومة[٣٥]. ولكن رجال الاعمال الاسرائيليين لم يقبلوا على الاستثمار في الضفة والقطاع، واكتفوا بابـرام عقود العمل الوسيطة (sub - contracts) مع رجال الاعمال العرب فيهما. وبمقتضى هذه العقود يتم انجاز بعض الخدمات، التي تتطلب أيدي عاملة رخيصة، في بعض المواد شبه المصنعة من المؤسسات الاسرائيلية. وبعد ذلك يعاد تسليمها اليها بمقتضى تسعيرة متفق عليها. وقد نما هذا النوع في مجال صناعة الملابس أساساً، ولكن، نظراً لاعتماد هذا النوع من الاستثمار على العمل الرخيص (عمل النساء، أو الذين لا عمل لهم)، فقد ظلت مساهمته في «التنمية» الصناعية محدودة جداً[٣٦]، على الرغم من ازدهاره في السنوات الاولى للاحتلال، لصغر ورش الانتاج الخاصة به، من جانب، وللمقـاومـة في الارض المحتلة ووجـود حسـاسيـة مفرطة لدى رجال الاعمال العرب ازاء الاقاويل والشائعات التي يمكن ان تنسب اليهم تهماً بالتعاون مع الاسرائيليين، من جانب آخر[٣٧].

ويعود لهذا النوع من الاستثمار الصناعي ارتفاع نصيب الصناعة في الناتج القومي الاجمالي في قطاع غزة وشمال سيناء من ٣,٧ بالمئة العام ١٩٦٨ إلى ٥,٧ بالمئة العام ١٩٧٥، في الوقت الذي انخفض هذا النصيب في الضفة من ٧,٩ بالمئة إلى ٦,٤ بالمئة في الفترة عينها[٣٨].

(ج) تحسين مستوى الخدمات: نظراً لأن ارتفاع المستوى المعيشي يتطلب أن يواكبه تطوير للمرافق العامة، فقد أولت سلطات الحكم العسكري هذا الجانب اهتماماً، منذ البداية، لما قد يؤدي اليه ذلك من اقناع العرب في الارض المحتلة بتقدمية وحضارة اسرائيل، ومن ثم يعزلهم عن النشاطات المعادية للاحتلال. لذلك، سارعت سلطات الحكم العسكري إلى تقديم القروض إلى السلطات المحلية، لمسـاعـدتهـا في التغلب على ضائقتها المالية التي عانت منها بعد الاحتلال مباشرة، ولتمكينها من الاستمـرار في تقـديم خدمـاتها إلى المواطنين[٣٩]، ووضعت خططاً لرفع مستوى الخدمات ودخول المستخدمين[٤٠]، وقامت بشق الطرقات وتعبيدها[٤١].